

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف- البحرين- ودينار ستاندرد- الولايات المتحدة- اشتركتا معا لإصدار تقرير عن نبض "أسواق رأس المال الإسلامية في" منظمة المؤتمر الإسلامي (البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). وقد شمل التقرير 28 سوقا مختارة من الأسواق الرئيسية في منظمة المؤتمر الإسلامي استناداً إلى مزيج من التقييم الكمي والنوعي للبيانات المستمدة من Dinarstandard.com و مصادر أخرى خارجية .

ويلخص التقرير الحالة الراهنة لتدفق رأس المال الإسلامي داخل أسواق الأساسية للمنظمة. و يقدم التقرير للمستثمرين ومديري الشؤون المالية ومديري الاستثمار آفاق واسعة للفرص المتاحة لهم. ويغطي التقرير القطاعات الممثلة الرئيسية الثلاثة: 1) أسواق الأسهم لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، 2) الجزء المتعلق بالصناعة الرائدة والصكوك (السندات الإسلامية)، 3) سوق الصناديق الإسلامية .

ويبرز البحث أن إجمالية مجموع رأس مال الأسواق ال 28 الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بلغ 1860 مليار دولار لمجموعة من الشركات ال 6655 المدرجة وهو أقل حتى من رأس مال سوق "بورصة شانغهاي" التي بلغت 2,196 مليار دولار أمريكي ل 879 شركة مدرجة فقط. أكبر سوق فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة من حيث مجموع رأس المال هو "السعودية تداول" (327 بليون دولار أمريكي) ومن حيث عدد الشركات المدرجة بورصة ماليزيا بيرهاد ل 967 شركة مدرجة. وكان سوق دكا للأوراق المالية الأسرع نمواً من حيث الرسملة السوقية للفترة ما بين 1 يناير حتى 30 يونيو 2010.

وفيما يتعلق بسوق الصكوك، فبعد أن وصلت إلى ذروتها عام 2007، تعرضت الصناعة لإنخفاضا كبيرا في عام 2008 تضررا من جراء الأزمة المالية العالمية والمسائل المتعلقة بالامتثال للشريعة الإسلامية. التقصير من جانب بعض الجهات المصدرة للصكوك قد زاد الوضع تازما. ومع ذلك، ففي عام 2009، يبدو أن الحالة قد تحسنت بعض الشيء مع مجمل إصدارات بلغت 23 مليار مقارنة ب 19 مليار دولار أمريكي في عام 2008. في حزيران/يونيو 2010، كان هناك ما مجموعه 1582 صكوك عالمية بقيمة إجمالية تبلغ 137 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، لم يتم إدراج 88 % من هذه الصكوك. فيما عدا ماليزيا، لم يتم تصنيف معظم الصكوك مقارنة بالسندات التقليدية والتي يتم تصنيفها عادة. غياب التصنيف للصكوك الإسلامية قلص نمو هذه الصكوك خاصة في عدد المتداولين في الأسواق المتوسطة.

من حيث سوق "الصناديق الإسلامية"، ففي حزيران/يونيو 2010، كانت هناك 504 صندوقا إستثماريا إسلاميا على الصعيد العالمي مع مجموع أصول بلغت 31 مليار دولار أمريكي. مقارنة بقطاع الصناديق العالمية، التي بلغت 22.8 دولار تريليون في مجموع الأصول، فإن الصناديق الإسلامية لاتزال في مرحلة مبكرة جداً. ومع ذلك، نظراً إلى أن أسواق منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل حوالي 11 في المائة من الاقتصاد العالمي، فإنه هناك مجال كبير للنمو في هذا القطاع. من حيث الأصول، تمثل صناديق الأسهم 45% بينما تمثل صناديق سوق المال 32 %. من بين التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع هو حجم الصناديق الإسلامية، حيث ان نحو 80 في المائة من هذه الصناديق تقل عن 50 مليون دولار أمريكي.

يمكن تحميل التقرير التفصيلي الذي يتضمن تحليلاً و نسب وإحصاءات من موقع أي أي آر إيه www.iirating.com تحت فرع التقارير البحثية أو على الموقع www.dinarstandard.com/oicpulse.

لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير ، يرجى الاتصال على السيد ناصر علي ميرشانت(المسؤول التنفيذي بالإنابة) على + 973-17211605 أو الفاكس + 973 17211605 أو السيد رافع الدين شيكوه ("الشريك التنفيذي) على + 1-347-624-7454 أو بريد إلكتروني rafishikoh@dinarstandard.com.

حصلت أي أي آر إيه على جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير من مصادر يعتقد أن تكون دقيقة وموثوقة. لا تقوم أي أي آر إيه بمراجعة الحسابات أو التحقق من حقيقة أو دقة أي معلومات من هذا القبيل. نتيجة لذلك، نقدم المعلومات الواردة في هذا التقرير "كما هي" دون أي تمثيل أو ضمان من أي نوع. التصنيف في أي أي آر إيه يمثل رأياً وليس ضمان لقدرة الكيان الحالية أو المستقبلية للوفاء بالتزامات تعاقدية، كما أنه لا يمثل توصية بشراء أو بيع أو إجراء أي سندات مالية.